

الإسلام السياسي وتحديات الإصلاح وتداول السلطة

المغرب نموذجا¹

د سعد الدين العثماني

أولا - مصطلحات وتعريفات

عنوان هذا العرض الذي اقترحه المنظمون هو الإسلام السياسي وتحديات الإصلاح وتداول السلطة، المغرب نموذجا وهو عنوان يحتاج إلى مجموعة من التأكيدات تتعلق أساسا بمصطلحات الإسلام السياسي والإصلاح وتداول السلطة.

1 - فبالنسبة للفظ الإسلام السياسي، فهو يثير عددا من التحفظات.

فهو قد يحيل إلى نظرة تجزيئية للإسلام، ويستبطن خلفية تقسمه إلى مكونات مفككة تتبنى جماعات بعضها وجماعات أخرى بعضها الآخر. وهذا يجافي الواقع. فالمعنيون هنا لا ينكرون المكونات الأخرى العقدية والتصورية والعبادية والاجتماعية وغيرها ولا يتوقفون عند المكون السياسي وحده.

وقد يحيل اللفظ إلى معنى التوظيف السياسي للإسلام، وهذا اتهام لا ينسجم مع كون المعنيين ينطلقون من إيمان حقيقي بالأفكار التي يدافعون عنها لا من استعمال انتهازي لها في مجال السياسة.

¹ - الورقة مقدمة لمركز القدس للدراسات السياسية بالأردن تحت عنوان الإسلام السياسي وتحديات الإصلاح وتداول السلطة

وقد اختلفت تسميات الباحثين الغربيين والعرب للجماعات التي ترى في الإسلام منطلقاً لعمل سياسي. فاشتهرت مصطلحات مثل الأصولية والإسلامية **Islamisme**. وهكذا نجد الباحث الفرنسي فرانسوا بورجا يناقش هذه المسألة في كتابه المعروف: **L'Islamisme voix du sud** ويختار لفظ الإسلامية الذي أعطى من قبل اسم: الإسلاميون. لكن الغريب أن المترجمة فضلت أن تضع في مقابله مصطلح: الإسلام السياسي. وهذا المصطلح في الحقيقة يقابله باللغة الفرنسية: **L'Islam politique**. ومنه كتاب أوليفيه روا **L'échec de l'Islam politique**، أي إخفاق الإسلام السياسي.

والذي نرجح اختياره من بين ما يستعمله الباحثون ثلاث مسميات هي: العمل السياسي الإسلامي² أو الحركات الإسلامية السياسية³ أو الأحزاب السياسية ذات المرجعية الإسلامية. وهذا المصطلح الأخير- هو الذي اخترناه للتعبير عن هوية حزب العدالة والتنمية المغربي.

2 - أما فيما يخص مصطلح الإصلاح من المنظور المتداول فيعني إدخال تعديلات وتطبيقها على مناحي معينة من تسيير الدولة أو المؤسسات أو الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وذلك بهدف تطويرها وتحديثها. وبهذا المعنى، فإن الإصلاحية هي ذلك المذهب الذي يرى أن التحول الاجتماعي يمكن إنجازه في إطار البنيات الاقتصادية والسياسية للمجتمع، وبالتالي في إطار المؤسسات القائمة.

3 - ونقصد بتداول السلطة العملية السياسية التي ينتج عنها تغيير سلمي مدني في الفاعلين في صناعة القرار السياسي وتنفيذه، خاصة ما يتعلق بقضايا تدبير الشأن العام. ويأخذ ذلك عدة تجليات منها تغيير رئيس الدولة في النظام الرئاسي أو رئاسة الوزارة في الأنظمة الملكية أو الجمهورية البرلمانية استناداً إلى انتخابات حرة ونزيهة. وهذا يعني أن التداول يستدعي توفر شروط معينة هي:

1. وجود تعددية حزبية: إذ لا يمكن تصور تناوب على السلطة دون وجود طرفين أو أكثر يتنافسان عليها.

2. انتخابات دورية حرة ونزيهة تعبر عن حقيقة الخريطة السياسية بالبلاد.

3. إفراز المؤسسات الحاكمة بناء على نتائج صناديق الاقتراع.

² - وجيه كوثراني: مستقبل العمل السياسي الإسلامي، منبر الحوار، العدد 31، شتاء 1994.

³ - هشام جعفر وأحمد عبد الله: حول التحول في حركة الإسلام السياسي في الشرق الأوسط، ضمن: الإسلاميون والمسألة السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نوفمبر 2003.

ثانياً: تطور الإصلاح السياسي بالمغرب

عرف المغرب مباشرة بعد الاستقلال سنة 1956 صراعا سياسيا كان في البداية خفيا ثم تفجر في صورة مواجهة بين المؤسسة الملكية وأحزاب المعارضة طيلة الستينات والسبعينات من القرن الماضي. وقد طبع هذا الصراع الحياة السياسية المغربية بظواهر منها:

- بقاء مختلف الإصلاحات الدستورية والاستحقاقات السياسية والانتخابية محكومة بهاجس الضبط السياسي من قبل الحكم وبهاجس الحد من صلاحيات الملك من قبل القوى المعارضة.

- تميز العمل السياسي المعارض لوقت طويل بالجزرية والانقلابية على غرار التجارب الشمولية في العالم.
- لجوء الحكم إلى عدة آليات من أجل ضمان التوازن إلى جانب آلية القمع والمواجهة، ومنها آلية استقطاب بعض النخب السياسية والحزبية واختراقها، وآلية إنشاء الأحزاب السياسية، والتدخل في الاستحقاقات الانتخابية وفي صناعة الخريطة السياسية بما يضمن مصالح النظام.

- تفشي ظاهرة العزوف عن العمل السياسي والحزبي حيث أصبح العمل الحزبي عند البعض مقرونا بالوصولية والانتهازية.

- تضخم ظاهرة الامتيازات ونشوء لوبيات مصلحة وانتعاش اقتصاد ريعي استفاد أصحابه من جو الصراع السياسي وحاجة النظام لنخب اقتصادية وسياسية موالية في مواجهة المعارضة الجزرية.

وقد حملت هذه الظواهر مخاطر تحول النسق السياسي المغربي إلى نسق شمولي وديكتاتوري ومغلق، إلا أن عددا من العوامل حالت دون تكرار تجارب كثير من الأقطار العربية التي دخلت في تجارب شمولية نتجت عن ديكتاتوريات عسكرية تحكم باسم الإيديولوجيا أو الحزب أو القبيلة أو العشيرة. ولهذه العوامل أبعاد متعددة منها:

1 - ما هو مرتبط بالنظام المغربي: فهو أولا ذو طبيعة تتميز بتجذره التاريخي وأصالته القائمة على المرجعية الإسلامية، وهو ثانيا ذو رصيد في النضال ضد الاستعمار عزز من شرعيته وتقاليده المبنية على عنصر التحكيم وفاعليته في تدبير التوازنات السياسية، وهو ثالثا ذو طبيعة غير طائفية أو حزبية، وهو أخيرا قد تبنى منذ بداية الاستقلال نوعا من الليبرالية السياسية والاقتصادية ساعدت على الدخول الميسر في مرحلة الانفتاح السياسي.

2- ومن تلك العوامل ما هو مرتبط بعدد من القيادات السياسية المغربية التي قاومت الانغلاق السياسي وكان الدكتور عبد الكريم الخطيب الرئيس المؤسس لحزب العدالة والتنمية على رأسها.

لقد سمحت هذه العوامل مجتمعة على الرغم من تجارب الصراع المريرة، بتبلور ميول ديمقراطية وتوجهات معتدلة داخل الحكم وداخل الأحزاب المعارضة له. وإذا كان الإجماع الذي تم حول قضية الصحراء المغربية بعد سنة 1975 قد مهد لتوافق وطني، فإن هذا التوافق بقي ناقصا -على الرغم من دخول المعارضة إلى المؤسسات الدستورية- وذلك بسبب الطعن المستمر في الانتخابات التي كانت مشوبة بتدخل الإدارة، وغياب التناوب على الحكم، وتشبث المعارضة بتعديلات دستورية شرطا أساسيا لإتمام التوافق.

وبعد النضالات التي تمت على جبهة الوضع الحقوقي والتي عرفت أوجها بعد سقوط جدار برلين ومعه الأنظمة الاشتراكية الشمولية، مع ما يعنيه ذلك من انتصار للفكر الليبرالي المدافع عن حقوق الإنسان المدنية والسياسية إضافة إلى المراجعات الإيديولوجية التي تمت على صعيد جانب مهم من أحزاب وجماعات المعارضة اليسارية والإسلامية، بدأ تدبير الدولة للوضع السياسي والحقوقي يعرف تحسنا ملحوظا منذ بداية العشرية الأخيرة من القرن الماضي وانطلقت سلسلة من الإصلاحات السياسة والدستورية والمؤسسية، نذكر هنا أهمها.

التدابير السياسية والدستورية

- توسيع حرية الصحافة والتجمعات وإنشاء الجمعيات

- العفو عن العديد من المنفيين والمعتقلين السياسيين من خلال قرارات العفو الملكي التي كان أولها سنة

1990 ثم 1994 ثم 1998 ثم 2004 استفاد منها المئات من المعتقلين من كافة الحساسيات السياسية والإيديولوجية

- تصفية ملفات التسريجات التعسفية، وتعلق بالمرشحين من وظائفهم بشكل تعسفي لأسباب سياسية أو

نقابية أو جمعوية. وقد استفادت من هذه التصفية مختلف الحساسيات السياسية، بما فيهم أعضاء مجلس الإرشاد لجماعة العدل والإحسان ذات التوجه الإسلامي.

- اندماج مكونات سياسية جديدة في الحياة الحزبية، وفي مقدمتها فصيل من الحركة الإسلامية عبر حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية (سيصبح اسمه حزب العدالة والتنمية لاحقا).

- إجراء تعديلين دستوريين الأول سنة 1992 والثاني سنة 1996 ، وقد حظي آخرها بشبه إجماع من طرف الهيآت السياسية المغربية. وأصبح ينص في ديباجته على تثبيت المملكة المغربية بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا. كما جاء بمجموعة من المقتضيات التي رامت توسيعا نسبيا لبعض صلاحيات الوزير الأول والبرلمان.

- تشكيل حكومة قاعدتها الأساسية من المعارضة السابقة بعد الانتخابات البرلمانية ل 14 نونبر 1997. وقد مثل ذلك نقلة نوعية في التطور السياسي للبلاد استفادت من فشل محاولة أولى بعد انتخابات يونيو 1993. وقد اصطلح على تسميتها بحكومة التناوب أو التناوب التوافقي.

- وقد مهدت كل تلك المبادرات للانتخابات التشريعية العامة ل 27 شتنبر 2002، والتي كانت أول انتخابات في تاريخ المغرب لم تطعن فيها الأحزاب السياسية الرئيسية في البلاد. وقد حصل فيها حزب العدالة والتنمية على 42 مقعدا حسب النتائج الرسمية على الرغم من ترشيحه في 56 دائرة فقط من أصل 91.

- تعيين إدريس جطو غير المنتمي حزبيا وزيرا أول مما اعتبرته بعض الأطراف تراجعا في المسار الديمقراطي. ولم يمنع ذلك من دخول الأحزاب المشكلة لحكومة التناوب فيها.

- تنظيم الانتخابات المحلية ل 12 شتنبر 2003 التي على الرغم من التقلص النسبي لتدخل الإدارة فيها فإن عوامل أخرى من الإفساد الانتخابي مثل استعمال المال والولاءات الشخصية شكلت عوامل مؤثرة في توجيه السلوكات الانتخابية.

I. التدابير المؤسسية

- تأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان سنة 1990، وقد مثل مظهرا من مظاهر الانفتاح السياسي كما مثل منطلقا لبعض التحولات في مجال حقوق الإنسان، وذلك لأنه كان مصدرا للإيحاء بعدة مبادرات ذات طابع حقوقي

- تأسيس هيئة التحكيم المتعلقة بالتعويض سنة 1999، وذلك من أجل تعويض ضحايا الاختفاء القسري وذوي حقوقهم ماديا. وحسب الوثائق الصادرة عن هذه الهيئة فقد تلقت طيلة الأجل المحدد آلاف الطلبات صدر بشأنها مقررات بأداء تعويضات استفاد منها 6000 شخص بما قيمته حوالي مليار درهم.

- إنشاء مؤسسة ديوان المظالم سنة 2001، وهي مؤسسة تتمتع باستقلالية عن الأجهزة التشريعية والتنفيذية والقضائية. وتتولى النظر في شكايات وتظلمات المواطنين الذين يعتبرون أنفسهم ضحايا أي قرار أو عمل يتنافى مع القانون والإنصاف تكون مصدره إدارة عمومية.

- إنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية المتخصص في إنعاش والنهوض بالثقافة واللغة الأمازيغيتين سنة 2001.

- إنشاء الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري سنة 2002 لإنهاء احتكار الدولة لهذا القطاع الحيوي الذي يعاني من اختلالات جسيمة في الوقت الذي يعرف فيه العالم ثورة إعلامية كاسحة.

- تأسيس هيئة الإنصاف والمصالحة سنة 2004. وهي هيئة مستقلة تهدف إلى إجلاء حقيقة الماضي وإنصاف ضحاياه بشكل كامل وليس فقط بالتعويض المادي.

II. التدابير التشريعية

وقد همت إصلاح المسطرة الجنائية والقانون الجنائي وقانون تنظيم وتسيير المؤسسات السجنية وقوانين الحريات العامة (الجمعيات والتجمعات العمومية والصحافة والنشر) ومدونة الأسرة ومدونة الشغل وغيرها. كما شملت أيضا مصادقة المغرب على اتفاقيات دولية أساسية في مجال حقوق الإنسان.

وتكتسي هذه التدابير التشريعية أهمية خاصة في كونها تجعل الكثير من الإصلاحات تتجاوز المستوى الظرفي إلى المستوى البنوي. وتعتبر مدونة الأسرة من أكثرها جرأة في الجمع بين مقتضيات المرجعية الإسلامية ومتطلبات التحديث.

ثالثا : حزب العدالة والتنمية الجذور والمسار

يجمع حزب العدالة والتنمية في مسيرته بين مكونين:

- **الأول** تمتد جذوره إلى البدايات الأولى لحركة المقاومة المسلحة ضد الاستعمار الفرنسي والأسباني في فترة الحماية، حيث كان الدكتور عبد الكريم الخطيب - الرئيس المؤسس لحزب العدالة والتنمية - قائدا لجيش التحرير الوطني. وبعد الاستقلال أسس الدكتور الخطيب مع المحجوبي أحرضان حزب الحركة الشعبية في سياق مناهضة مختلف أشكال الديكتاتورية والرغبة في الاستئثار بالساحة السياسية وفرض الحزب الوحيد الذي كان مطمحا لبعض القوى السياسية في بداية الاستقلال تأثرا ببعض التجارب الشمولية في العالم العربي. وبسبب نضاله تم إخراج ظهير الحريات العامة سنة 1958 المنظم لأول مرة في تاريخ المغرب لحرية تأسيس الأحزاب والجمعيات، وحرية التعبير والتجمع.

وعندما أعلن الملك الراحل الحسن الثاني عام 1965 حالة الاستثناء بحل البرلمان وتوقيف العمل بالدستور، كان الدكتور عبد الكريم الخطيب - وهو رئيس مجلس النواب آنذاك - أبرز السياسيين القلائل الذين عارضوا قرار الإعلان عن حالة الاستثناء بصفته يوم ذاك أول رئيس لمجلس النواب بالمغرب، معتبرا أن الشروط الدستورية لإعلان حالة الاستثناء غير متوفرة وأن الأمر لا يستدعي تجميد الحياة السياسية بالبلاد وتعطيل العمل النيابي، وقد كان لهذا الموقف القوي المعارض أثر بالغ على علاقة الدكتور الخطيب برفيقه المحجوبي أحرضان سرعان ما تحول اختلافهما حوله - أي الإعلان عن حالة الاستثناء - إلى نقطة فراق أسس بموجبها الدكتور الخطيب حزبا جديدا أطلق عليه اسم الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية إيذانا بتدشين عهد جديد اختزل اسم الحركة الجديدة أهم ملامحه المتمثلة أساسا في الدفاع عن المؤسسات الدستورية والإصلاح الشامل وإقرار الديمقراطية ورفض مسلسل إفساد الانتخابات.

وفي سنة 1972 وجه الدكتور الخطيب مذكرة تاريخية شهيرة إلى الملك الحسن الثاني لخص فيها مطالب الحزب الأساسية في ضرورة استنباط الإصلاح من الإسلام، والاهتمام بالثقافة الأمازيغية وتدعيم الديمقراطية والخروج من حالة الاستثناء.

وقد ظل حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية طيلة عقدين يقاطع الانتخابات بسبب ما كان يشوبها من تزوير وإفساد يحرف حقيقة الخريطة السياسية بالبلاد.

غير أن سنة 1992 ستشكل منعطفًا حاسمًا في حياة الحزب، إذ انفتح هذا الأخير على بعض مكونات الحركة الإسلامية بالمغرب وقبل بإدماجهم فيه ومن ثم في الحياة السياسية الوطنية، ويتعلق الأمر بحركة التوحيد والإصلاح، أحد أنشط الحركات الإسلامية بالمغرب.

- **المكون الثاني: حركة التوحيد والإصلاح**، وهي تتكون من وحدة اندماجية بين حركتين إسلاميتين سنة 1996، هما حركة الإصلاح والتجديد التي طلبت الترخيص لها بحزب سياسي تحت اسم حزب التجديد الوطني سنة 1992 ورابطة المستقبل الإسلامي التي حاولت بدورها تأسيس حزب سياسي في نفس السنة تحت اسم حزب الوحدة والتنمية، لكن كلتا المحاولتين قوبلتا بالرفض من قبل السلطات.

وقامت حركة الإصلاح والتجديد بعد ذلك بالاتصال بالدكتور عبد الكريم الخطيب في نفس السنة للالتحاق بحزبه وممارسة العمل السياسي في إطار الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية، وتوافقت قيادة كلا الطرفين على المبادئ الأساسية للعمل السياسي وتم تحديدها في ثلاثة شروط: الإسلام كمرجعية في الإصلاح والعمل في إطار الملكية الدستورية ونبذ العنف. وفي سنة 1996 انعقد المؤتمر الوطني الاستثنائي للحزب معلنا عن ميلاد مرحلة جديدة من العمل السياسي ليس داخل الحزب فقط بل وأيضا في المشهد السياسي المغربي برمته⁴.

وفي سنة 1997 شارك الحزب في الانتخابات البرلمانية وتمكن من انتزاع تسعة مقاعد في مجلس النواب بالرغم من التزوير الفاضح الذي مورس ضده من أجل حرمانه من تكوين فريق برلماني (يحتاج ذلك إلى 12 نائبا)، ثم تمكن الحزب من تشكيل فريق برلماني بعد فوز أعضاء جدد في انتخابات جزئية وضم نواب آخرين ليصل عدد أعضائه إلى 14 عضوا. ولما تشكلت أول حكومة للتناوب الديمقراطي سنة 1998 على عهد الملك الحسن الثاني رحمه الله بقيادة عبد الرحمن اليوسفي زعيم حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، ساندها الحزب وسمي موقفه هذا بالمساندة النقدية، مبدعا بذلك مصطلحا جديدا في الحياة السياسية المغربية بعد أن اعتذر عن المشاركة في الحكومة، قبل أن ينتقل إلى موقع المعارضة بعد ذلك بسنتين ونصف.

⁴ - يقول حسن أوريد الناطق الرسمي باسم القصر الملكي في مقال له: " ويعتبر دخول الإسلاميين المعتدلين البرلمان تحولا في المشهد السياسي ". جريدة القدس العربي

ورفعاً للالتباس الحاصل بين اسم الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية وغيرها من الأحزاب التي تحمل أسماءً مشابهة⁵ مما كان يخلق نوعاً من الخلط في الأذهان، أقر المجلس الوطني للحزب - أعلى هيئةً تقريرية - سنة 1998 اسماً جديداً يلخص برنامجه للمرحلة المقبلة، إنه حزب العدالة والتنمية.

وبعد الانتخابات التشريعية لسنة 2002 وتشكيل حكومة إدريس جطو اختار الحزب عدم المشاركة فيها، ليكون بذلك أكبر حزب في المعارضة في الولاية التشريعية الحالية.

ومن المحطات الدالة في المرحلة الأخيرة، ما تلا تفجيرات 16 ماي الأخيرة من محاولات أطراف سياسية لاستغلالها ضد حزب العدالة والتنمية. والجدير بالذكر أن الحزب قد بادر منذ اليوم الأول إلى إدانة تلك الأعمال الإجرامية واعتبرها مرفوضة شرعاً وعقلاً، ولا تنسجم مع هوية الشعب المغربي وتقاليده وقيمه الحضارية، وذكر من جديد بمواقفه المبدئية والسياسية الراضية لكل أشكال التطرف الديني واللا ديني، والتزامه بمبادئ الوسطية والاعتدال والعمل على نشرها داخل المجتمع وقام الحزب بالتعبئة ضد تلك الأحداث عبر مسيرات ومهرجانات في مختلف مدن وأقاليم المملكة شاركت فيها فروع الحزب ومناضلوه.

لكن الحزب فوجئ بتعتيم الإعلام التلفزيوني الرسمي على مواقفه. فقد غطى هذا الإعلام تصريحات زعماء مختلف الأحزاب السياسية ما عدا مسؤوليه وزعماءه، واستعرض بيانات الأحزاب واستثنى بيانه الذي كان أول بيان صدر عقب الأحداث. وبرزت أصوات سياسية وإعلامية تدعو إلى انتهاج أسلوب الإقصاء والتضييق على الحريات الفردية والجماعية، وتبني الفكر الشمولي. وصبت تلك الأصوات جام غضبها على حزب العدالة والتنمية، وعلى جماعات التيار الإسلامي المعتدل لتطالب بإقصائها جملة وتفصيلاً، وتحميلها مسؤولية ما حدث. وطالب وزراء يساريون وكتاب وصحفيون صراحة، وأحياناً في القنوات التلفزيونيتين العموميتين بحل حزب العدالة والتنمية ومحوه من الخريطة السياسية. واعتبر حزب العدالة والتنمية - في تقرير سياسي تال - أن من يسميهم بعض الكتاب بالإستئصاليين حاولوا استغلال الفرصة لخلط الأوراق من أجل دفع الجهات المسؤولة ببلادنا لضرب حزب العدالة والتنمية، وأرادوها مواجهة أمنية لحزبنا عوض المنازلة الديمقراطية معه أمام صناديق الاقتراع"⁶.

⁵ - يتعلق الأمر هنا بالحركة الشعبية والحركة الوطنية الشعبية والحركة الديمقراطية الاجتماعية.

⁶ - التقرير السياسي المقدم أمام المجلس الوطني الاستثنائي للحزب بتاريخ 5 يوليوز 2003.

وعلى عكس الجهات التي طالبت بحل الحزب فقد سلكت الدولة أسلوبا يتسم بحد مقبول من الاتزان وعدم التسرع. وأتى خطاب الملك محمد السادس يوم 29 ماي 2003 مطمئنا ومؤكدا على أن المغاربة بعد 16 ماي أشد صلابة، وأكثر إصرارا، وأقوى عزيمة، على بناء مغرب الوحدة والديمقراطية، والتنمية والتقدم، والتضامن والتسامح، جاعلا من هذا الخيار الوحيد خيارا لكل المغاربة، وملكا لكل المواطنين، المتشبعين بقيمه المثلى، العاملين على تجسيده على أرض الواقع. وأكد الخطاب على المقاربة الشمولية لمقاومة ظاهرة الإرهاب، بدل المقاربة الأمنية التي يروج لها كثيرون.

وقد سلك الحزب منهج الصبر والهدوء في وجه الحملات المذكورة، ووالى مبادراته في التواصل وتوضيح مواقفه إلى أن أصبحت الدعوات الاستتصالية مهمشة في الساحة السياسية والإعلامية المغربية⁷.

رابعا - منطلقات حزب العدالة والتنمية في الإصلاح

السياسي

على الرغم من حداثة الانخراط الجديد للحزب في الحياة السياسية فإن الانتخابات الأخيرة كشفت عن حيوية دوره في عملية الإصلاح السياسي. ويرتبط ذلك الدور بوزنه الشعبي والانتخابي من جهة، كما يرتبط بطبيعة المشروع الذي يحمله. وقبل أن نرصد في فقرة لاحقة أهم عناصر أداء الحزب في هذا المجال، نتوقف لاستعراض منطلقات الحزب في الإصلاح السياسي والتي سبق بسطها في عدد من الوثائق أهمها الرسالة التي وجهها الدكتور عبد الكريم الخطيب إلى ملك البلاد سنة 1972، ووثيقة مبادئ واختيارات التي صدرت عن المؤتمر الاستثنائي سنة 1996، والورقة المذهبية التي صدرت عن المؤتمر الوطني الخامس سنة 2004.

1 - الأرضية التوافقية شرط لإنجاح الإصلاح

⁷ - انظر: سعد الدين العثماني: الدرس المغربي وخصوصيات البلاد، جريدة الشرق الأوسط، العدد 8964، 14-06-2003.

ينطلق حزب العدالة والتنمية في برنامجه الإصلاحى من ضرورة الارتكاز على أرضية توافقية صلبة مبنية على ثوابت وطنية، تكون ضمانا للاستقرار وحفظ المصالح العليا للبلاد، ويتم على أساسها التنافس السياسى الشريف والتداول على السلطة. ويرى الحزب أن من مصلحة الجميع، أنظمة وحركات سياسية ومجتمعية، أن تسرع في إنشاء هذه التوافقات لتقطع الطريق على أي تدخلات أجنبية أو أي صفات جاهزة مفروضة، أثبتت التجارب العديدة عقمها وعجزها عن إطلاق ديناميكية الإصلاح. كما يمكن هذا التوافق فيما بين القوى السياسية الوطنية، وبينها وبين الدولة من منع مزيد من تبديد الطاقات والجهود والأوقات في صراعات غير ذات معنى ولا جدوى من ورائها، وتعزز بالتالي حالة الاستقرار والثقة بين الأطراف وتمكن من التطور التدريجى للسلسل الديمقراطى نحو الأحسن. ولذلك فإن الدكتور عبد الكريم الخطيب ومؤسسو الحزب الأوائل عندما رفضوا حالة الاستثناء وتوقيف العمل بالدستور الذى أعلنه الملك الحسن الثانى سنة 1965، وعندما قاوموا بقوة التزوير المستمر للانتخابات طيلة العقدين السابع والثامن من القرن الماضى، لم يذهبوا إلى حد الخروج على النظام أو التشكيك فى شرعيته، بل قاوموا من داخله. واليوم يسير الحزب على نفس الخط محاولا الحرص على الأرضية التوافقية العامة ولو بالصبر على الظلم الذى يتعرض له فى العديد من المحطات. وفى مقدمتها تبني خيار المشاركة المحدودة فى الانتخابات المتتالية.

والثوابت التى تشكل الأرضية التوافقية هي: الإسلام والوحدة الوطنية والملكية الدستورية.

- ويرتكز فهم المرجعية الإسلامية كما تنص على ذلك الورقة المذهبية للحزب على عدة أسس ومقومات أهمها ثلاث: الوسطية باجتناّب كل مظاهر الغلو فى الفكر والتطرف فى الممارسة، التجديد والتحديث بالتفاعل الخلاق والإيجابى مع الحداثة الفكرية والسياسية والتكنولوجية والمعرفية، والانفتاح والتعارف مع الآخرين.

والحزب حين يؤكد انطلاقه من المرجعية الإسلامية فإنه لا يعتبر نفسه وصيا على الإسلام أو ناطقا باسمه، لأن هذه المرجعية هي المرجعية الرسمية للدولة المغربية والتي هي مبدئيا مرجعية جميع الأحزاب المغربية، مع التأكيد على حق جميع المواطنين فى التمتع بحقوق المواطنة كاملة بدون ميز على أساس الدين أو الجنس أو العرق. إن فهمنا للمرجعية الإسلامية يتضمن الاستفادة من أي كسب إيجابى حققته التجربة الإنسانية، ومن عطاءات الحضارة المعاصرة. ولذلك فليس هناك تعارض بين قيم التحديث والنهضة والتنمية، وبين مرجعيتنا الدينية، بل على العكس من ذلك تماما نجد بينها انسجاما وتوافقا.

وأيضاً فإن مجال اشتغال الحزب هو المجال السياسي، والانتماء إليه هو انتماء سياسي على أساس المواطنة. وهو ما يجعله حزبا مفتوحا لجميع المواطنين ماداموا ملتزمين بتوجهاته وبرامجه السياسية وقوانينه. واجتهاداته واختياراته تبقى اجتهادات بشرية نسبية قابلة للصواب والخطأ وحكم الشعب والتاريخ هو الفيصل في بيان مدى جدارتها وجدواها.

- أما الملكية الدستورية، فهي تشكل لحمة وحدة الشعب المغربي وضمان استقرار البلاد ووحدتها،

- أما الوحدة الوطنية شعبا وأرضا فهي من الثوابت المجمع عليها وخصوصا في زمن التجزئة والانقسام.

وعلى أرضية هذه الثوابت يسلك الحزب في معالجة القضايا السياسية الكبرى المنهج التوافقي وما يقتضيه من إشراك أوسع الأطراف السياسية، بدل منهج المغالبة والمنازعة والإقصاء. ومن أبرز الأمثلة في هذا المجال موضوع الإصلاحات الدستورية. فمن حيث المبدأ تؤكد الورقة المذهبية على أن العلاقة بين الحاكمين والمحكومين قابلة للتقنين والتطوير باستمرار في إطار ما يحقق قيام كل طرف بواجباته ونيله لحقوقه وما يضمن استقرار البلاد والمصالح العليا للوطن، وعلى أن قضية الإصلاح الدستوري ستظل قائمة باستمرار من أجل تحقيق أفضل صورة للمشاركة الشعبية وتحقيق أفضل صورة من صور الرشد في العلاقة بين الحاكمين والمحكومين، غير أن الوثيقة تشترط لذلك أن يتم الإصلاح في إطار من التوافق وليس في جو الصراع والمنازعة الذي خيم على العلاقة بين مكونات الساحة السياسية لفترة طويلة⁸.

2 - الاختيار الديمقراطي

يستمد الحزب إيمانه ونضاله في سبيل الخيار الديمقراطي من مرجعيتين. المرجعية الأولى تاريخية، ترجع إلى كون تأسيسه سنة 1967 كان انتصارا للديمقراطية ودفاعا عنها. لذلك حمل اسم: الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية. وفي أديباته لتلك الفترة ما يدل على ذلك. وكان هذا الموقف يسير في الاتجاه المعاكس للتيار السائد في المعارضة ثم قاوم الحزب بقوة عمليات التزوير المتتالية وقاطع بسببها الانتخابات لمدة تقرب من عقدين من الزمان. أما المرجعية الثانية فيستمدتها من حركة التوحيد والإصلاح التي عزز انضمام بعض أفرادها إلى الحزب تشبته بالديمقراطية وزادوها قوة وصلابة.

⁸ - الورقة المذهبية، 2004، ص 13.

لقد كان مما يميز حركة التوحيد والإصلاح إيمان أعضائها بالديمقراطية وسيلة للتسيير وتدبير الخلاف. ويبدو أن من أسباب ذلك كون المؤسسين والمسؤولين فيها كانوا أقرانا لا يتميز من بينهم شيخ مرب ولا مؤسس متزعم. وهذا ما أنشأ تلقائيا تشبثا بالآليات الديمقراطية وتطويرا لها. كما أن كون أغلب أولئك المسؤولين ممن درسوا في المدارس العصرية، ومن احتكوا بالثقافة الغربية من أبواب متعددة، جعلهم يتشبعون بالفكر التنظيمي الغربي وبما أفرزه من آليات ونظم. وقد عبروا عن موقفهم الواضح من الديمقراطية مبكرا وفي مواقف متعددة. ولذلك كانت قياداتها تختار منذ حوالي ربع قرن بالانتخاب وقراراتها بالأغلبية. ومن الأمور العادية في مسيرتها أن تغير قيادتها بعد كل مرحلة انتخابية تقريبا. وفي الوقت الذي كانت فيه كثير من الحركات الإسلامية تتبنى خطابا مترددا من الديمقراطية، كانت أدبيات حركة التوحيد والإصلاح تقدم خطأ فكريا وسياسيا مغايرا يؤصل للديمقراطية في الفكر الإسلامي⁹.

واليوم يتميز حزب العدالة والتنمية من بين الأحزاب المغربية الأخرى بسيادة قدر جيد من الديمقراطية الداخلية ومن الشفافية في اتخاذ القرارات الاستراتيجية منها والآنية. في حين عجزت أحزاب كثيرة معروفة في تدبير خلافاتها الداخلية فانتهدت إلى النزاعات والانشقاقات. وليس من دليل على التشبث المبدئي بالديمقراطية وسيلة لحسم الخلافات ولتدبير الشأن العام من تمثلها على المستوى الداخلي. وعجز أي هيئة أو حزب عن تدبير الشأن الداخلي ديمقراطيا يلقي بالشك على أي ادعاء تعلنه عن الإيمان بالديمقراطية ولا يعطيه أي مصداقية. ومن الإضافات النوعية للحزب في مجال الديمقراطية أيضا تعزيزها ثقافيا وشعبيا ورفض محاولات جعلها مجافية للقيم والمبادئ الإسلامية ولتراث المغاربة، على أساس أن الديمقراطية لا يمكن أن تكون بناء فوقيا منبثا ومنفصلا عن ثقافة المجتمع ومرجعيته.

3 - التدرج في الإصلاح

تنص الورقة المذهبية للحزب على أنه يعتبر أن الإصلاح الناجع يخضع لقاعدة التدرج والتراكم. فالتدرج سنة تحكم الظواهر الطبيعية والإنسانية والاجتماعية. ومراعاة هذا القانون والأخذ به في مجال التغيير السياسي

⁹ — سعد الدين العثماني: نحو تأصيل للديمقراطية في بيتنا، مجلة الفرقان المغربية، العدد 37، 1996؛ حول واقع الشورى في الصف الإسلامي، عشرون حلقة، جريدة الراية الأسبوعية المغربية، من العدد 97 (يونيو 1997) إلى العدد 122 (نوفمبر 1994).

محمد بيبم (عضو الأمانة العامة للحزب ونائب رئيس حركة التوحيد والإصلاح): التغيير الحضاري ومسألة الديمقراطية، مجلة الفرقان، العدد 37.

والاجتماعي هو أولى، حيث تتميز الظواهر الاجتماعية والثقافية والسياسية بطابعها المعقد والتراكمي. وتثبت التجارب التاريخية أن السعي للقفر على هذا القانون وتلك السنة كان مصير أصحابه الفشل والاصطدام بالواقع العنيد، بحيث لا يخدم قضية الإصلاح بقدر ما يؤخرها حقبا طويلة.

غير أن التدرج في الإصلاح السياسي لا يتعارض مع وضوح الرؤية ووضوح الأهداف فيما يتعلق بإقامة الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتنمية الشاملة. والتدرج عملية بناء متواصلة ومثابرة تنأى عن السقوط في نزعة مغامرة تعصف بالمكتسبات وتعجز عن تحقيق أدنى الإنجازات كما أنها لا تعني التصالح مع واقع التخلف والفساد وسائر أنواع الاختلال¹⁰

لكل هذا فقد تميز عمل حزب العدالة والتنمية ببناء النموذج المأمول خطوة خطوة، حيث لا سبيل إلى أسلوب القطيعة مع ما هو موجود أو الاندفاع نحو تحقيق إنجازات مطلقة. ويستحضر هذا المنهج أساسا الوعي بحدود عملية الإصلاح وإكراهاتها وإمكاناتها الآنية والمستقبلية. كما يستحضر ضرورة بناء الثقة بين مختلف الأطراف وخصوصا مع الدولة تجنباً لأي نوع من الانزلاقات.

وأكبر تطبيق لهذا المنهج يتضح في تجنب الحزب المرهنة على الحسم الانتخابي الحاد والمؤدي إلى تغييرات جذرية في الخريطة السياسية. فكلاهما يثير ردود أفعال سلبية ويزرع عدم الثقة. لذلك درج الحزب منذ سنة 1997 على تقليص حجم مشاركته في الانتخابات، سواء كانت تشريعية أو محلية، ليس بسبب عجزه عن التغطية الشاملة للدوائر الانتخابية، ولكن بغية التدرج في تطوير المسلسل الديمقراطي بما يمكن من تحسين شروطه بالموازاة مع تعزيز حالة الثقة داخل الساحة السياسية وبين فرقائها. وهكذا فلم يرشح في الانتخابات التشريعية العامة سنة 1997 إلا في 40 في المئة من الدوائر، وسنة 2002 في 60 في المئة منها. بينما قلص إراديا مشاركته في الانتخابات المحلية بالمدن الكبرى سنة 2003 ب 50 بالمئة على الرغم من شعبيته بها.

4 - التعاون مع قوى الإصلاح داخل المجتمع:

إذا كانت مهمة الإصلاح مهمة معقدة تحتاج إلى تدرج فإنها تحتاج أيضا إلى تكاتف كل القوى الإصلاحية التي تسعى إلى خير البلاد والتي تؤمن بالديمقراطية والتغيير السلمي. فمتطلبات التغيير والإصلاح أكبر من أن تدعي منظمة سياسية أو حزبية واحدة القدرة على النهوض بمتطلباتها.

ولإيمان حزب العدالة والتنمية الراسخ بالتعددية والديمقراطية، فإنه يرى أن اختلاف الرؤى والمناهج والبرامج السياسية وجب أن يكون مدعاة للتنافس في الخير والتدافع الحضاري من أجل خدمة المصلحة الوطنية العليا. إلا أننا نميز بين الاختلافات السياسية الموضوعية التي تسهم في إنضاج الفكر والممارسة السياسيين بالبلاد، وبين الاختلافات التي تؤدي إلى بلقنة الحياة الحزبية والسياسية والتشكيك في جدواها.

وفي منظورنا فإن من علامات نضج الممارسة السياسية اتساع نطاق الأرضية المشتركة بين مختلف مكونات الساحة السياسية، والتقلص المتزايد لدائرة الخلافات المبنية على المصالح الذاتية والشخصية بما يؤدي إلى إعادة هيكلة الحياة الحزبية على أسس مذهبية وسياسية واختيارات موضوعية، وذلك من مداخل إعادة الجدوى والمصادقية للحياة السياسية.¹¹

وعمليا عرف الحزب في الساحة السياسية بانفتاحه على مختلف القوى السياسية، واستعداده المستمر لوضع برامج نضالية معها في قضايا مشتركة دون استنكاف أو تردد. وهو ما تم فيما محطات عديدة. فقد ساند حكومة التناوب ذات القيادة اليسارية لمدة سنتين ونصف قبل الانتقال إلى المعارضة. كما بلور برامج مشتركة في نصره قضايا فلسطين والعراق مع أطراف إسلامية ويسارية وليبرالية.

خامسا - إسهامات حزب العدالة والتنمية في مسيرة

الإصلاح السياسي

عمل حزب العدالة والتنمية تأسيسا على هذه المنطلقات على الإسهام في الدفع بالإصلاحات الضرورية على ثلاثة مستويات: السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وعيا منه بتداخلها وارتباط بعضها ببعض وضرورة السير فيها بشكل تكاملي. وأضع هنا نماذج من إسهاماته في موضوع الإصلاح السياسي منذ أول دخوله للبرلمان سنة 1997. وهي مبادرات تتعدد وتتوزع على الحريات العامة وحقوق الإنسان، والإصلاح الانتخابي، وتأهيل العمل البرلماني، ومناهضة الفساد الإداري، وإصلاح المجال الحزبي، وأخيرا تطوير الديمقراطية المحلية. وهذه المبادرات كلها تتأطر داخل رهان مركزي للحزب يقوم على عودة الفاعلية والجدية للعمل السياسي.

أ- الدفاع عن الحريات العامة وقضايا حقوق الإنسان:

فقد أسهم الحزب بفاعلية في الطرح المنتظم لقضايا الحريات وحقوق الإنسان ومناهضة التجاوزات والانتهاكات الحقوقية قبيل وبعد أحداث 16 ماي الإرهابية. ولما طرحت الحكومة القانون الخاص بالإرهاب كان الحزب الجهة السياسية الأكثر اعتراضا عليه لكونه يجد من عدد من الحقوق والحريات، قبل أن يصوت عليه لأسباب سياسية بعد تلك الأحداث مع اعتراضه على بعض بنوده.

ب- الإسهام الفاعل في جهود الإصلاح الانتخابي:

يكتسى الملف الانتخابي أهمية استثنائية في عمل حزب العدالة والتنمية، ويعتبره إحدى أولوياته، وذلك بالنظر لأهمية الإصلاح الانتخابي في معالجة أزمة الشرعية التي تعاني منها عدد من المؤسسات السياسية بالمغرب، فضلا عن أن عملية البناء الديمقراطي للمغرب لا يمكن أن يتحقق في غياب منظومة قانونية انتخابية متكاملة وكفيلة بتوفير الضمانات الفعلية لانتخابات نزيهة وشفافة.

وقد أصدر الحزب في شتنبر 2001 مذكرة تحت عنوان من أجل انتخابات نزيهة وشفافة طالب فيها بالعديد من الإجراءات القانونية والتنظيمية الضرورية لتكون الانتخابات شفافة ونزيهة. ومنها المراجعة الجذرية للوائح الانتخابية، وتعميم بطاقة التعريف الوطنية على كل المواطنين واشتراط تقديمها شخصيا عند كل تقييد لسد الباب

أمام التسجيلات غير القانونية، وتخفيض سن التصويت إلى 18 سنة حتى يتم إدماج المزيد من الشباب في الحياة السياسية وتوسيع القاعدة الانتخابية. كما طالب الحزب باعتماد الاقتراع باللائحة على أساس التمثيل النسبي على مستوى الأقاليم والعمالات. وقد كان لمذكرة الحزب ومطالباته المستمرة بتطبيق مضامينها تأثيرا دالا على المراجعات التي تمت في القانون الانتخابي. وتبنت مختلف الأطراف السياسية في نهاية المطاف اقتراح الحزب باعتماد نمط الاقتراع باللائحة.

أما تخفيض سن التصويت إلى 18 سنة، فلم تقبل به الحكومة، فعاد الحزب وطرحه في تعديلاته على القانون الانتخابي بمجلس النواب فصوتت ضده الأغلبية الحكومية ما عدا حزب الاستقلال. والجدير بالذكر أنه بعد الانتخابات التشريعية دعا الملك محمد السادس إلى تخفيض سن التصويت في معرض الإعداد للانتخابات الجماعية، فغيرت الأغلبية الحكومية موقفها لتلتحق بموقف حزب العدالة والتنمية.

هذا على المستوى القانوني، وعلى المستوى العملي فإن تقليص الحزب لمشاركته الانتخابية كانت في رأينا ذات تأثير مباشر في المنع من تكرار التدخل المباشر والمكثف للإدارة في الانتخابات.

ج - تأهيل العمل البرلماني:

فقد أسهم الحزب في رفع مستوى العمل البرلماني وضح شحنات من الجدية والالتزام فيه، والضغط لإجراء الإصلاحات. وقد ساعده على ذلك كونه أهم معارضة فعلية في مجلس النواب للفترة (1997-2002)، ثم أكبر معارضة عددا ونوعا في الفترة التشريعية الحالية (2002-2007)، وذلك لأسباب منها:

- اعتماد مساطر شفافة وصارمة واشترائط مواصفات محددة في اختيار منتخبيه من كفاءة وجدية وأخلاق والتزام وتنوع في التخصصات غيرها من المواصفات التي تستجيب لحاجات ومتطلبات العمل البرلماني الاحترافي.

- جدية أعضاء فريق العدالة والتنمية (الكتلة النيابية) وحضورهم المستمر ومستوى أدائهم المتميز. وقد انفراد الفريق بمراقبة حضور أعضائه أثناء الجلسات وبمطالباته المتكررة بتطبيق مقتضيات النظام الداخلي للمجلس في هذا المجال.

- طرحهم لقضايا ذات أهمية وحساسية لدى الشعب المغربي واضطرار المعارضة السابقة - حتى وهي في

الحكومة - إلى مجاراتهم فيها خوفا على شعبيتها¹².

¹² - انظر: فريق العدالة والتنمية: حصيلة السنوات الخمس، التزم وعطاء، الولاية التشريعية 1997 - 2002، سلسلة العدالة والتنمية رقم 5، الرباط، 2002.

- إحياء العمل بوسائل وآليات للمراقبة لم يتم استعمالها من قبل بشكل كاف على الرغم من تنصيب القانون عليها مثل تكوين اللجان المكلفة لمهام الاستطلاع لمتابعة ظروف تطبيق بعض النصوص التشريعية.
- مناهضة مقترح للزيادة في معاشات النواب ترشيدا للنفقات ومراعاة للواقع الاجتماعي والظرف الاقتصادي المزري.

د - تخليق الحياة العامة ومقاومة أشكال الفساد الإداري والمالي: من خلال العديد من المبادرات منها

على سبيل المثال لا الحصر:

- المطالبة بالتحقيق في قضايا الفساد المالي في العديد من المؤسسات العمومية مثل مؤسسة القرض العقاري والسياحي والبنك الوطني للإنماء الاقتصادي وشركة التنمية الفلاحية وشركة استغلال الأراضي الفلاحية التي تتجاوز أرقام معاملاتها مئات ملايين الدولارات.
- المطالبة بتخفيض الرواتب والأجور العليا لكبار موظفي الدولة ومقاومة كل أشكال الامتيازات واستغلال النفوذ والربونية ضدا على معايير الكفاءة وغيرها.

هـ- إصلاح المشهد الحزبي

تعرف الممارسة الحزبية أزمة متزايدة تجد مظاهرها أساسا في تشرذم المشهد الحزبي وكثرة الانشقاقات فيه، وقلّة الديمقراطية الداخلية والشفافية في التسيير، وندرة التداول على المسؤولية الحزبية، إضافة إلى قلّة النضالية وتفشي ممارسة سياسية متحررة من أي ضوابط أو معايير أخلاقية.. وقد أدت هذه السلبيات إلى عزوف شرائح واسعة من المواطنين عنها بسبب فقد الثقة في الفاعلين السياسيين. ويتفق العديد من الباحثين والمراقبين على أن حزب العدالة والتنمية ساعد كثيرا على عودة الدفء والفاعلية والجدية للحياة السياسية، وبالتالي على عودة نسبية لمصداقيتها والثقة فيها. وهذا ما يفسر نجاح أنشطته ومهرجاناته السياسية واهتمام المواطنين بها، وهو ما يفسر أيضا النتائج الانتخابية التي حصل عليها في الانتخابات طيلة السنوات السبع الأخيرة.

كما أن الحزب بمرجعياته الإسلامية، وحرصه على التكوين والتربية على حد أدنى من الالتزام الأخلاقي، قد أسهم واقعيًا في تجديد الممارسة السياسية على أرضية الالتزام والنضالية والتضحية بالمصلحة الذاتية لصالح المصلحة العامة.

وكانت محطة المؤتمر الوطني الخامس الأخير الذي عقد في أبريل 2004 مناسبة لتأكيد إيمان وتشبث الحزب المبدئي بهذه المواصفات للممارسة الحزبية السليمة. ففتح جلسات الانتخابات والمناقشات للصحافة الوطنية والدولية، وتم انتخاب قيادته من قبل جميع المؤتمرين - الذين يفوقون 1500 شخصًا - بالاقتراع السري، وانتهى المؤتمر بانتقال القيادة إلى الجديد من المسؤولين بسلاسة وتفاهم وإعمال لقوانين الحزب وأنظمتها مما يعد شيئًا قليل الحدوث في الساحة السياسية المغربية.

و - تعزيز دور المرأة في الحياة السياسية

تنص الوثيقة المذهبية للحزب على أن ثقافة عصور الانحطاط وواقع التخلف قد ألقى بثقله على فهم المجتمعات الإسلامية للأحكام الشرعية المتقدمة التي جاءت بثورة كبيرة في هذا المجال. وبقدر ما يؤكد على اعتماد المرجعية الإسلامية وما تتضمنه من أحكام سبقت إلى مبدأ المساواة بين المرأة والرجل على ضوء القاعدة الشرعية القائلة النساء شقائق الرجال في الأحكام، فإنه يؤكد على ضرورة بلورة اجتهاد أصيل وخلاق ومتواصل، يأخذ بعين الاعتبار التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي طرأت على المجتمعات الإسلامية.

وتضيف أنه ونظرًا للحيف التاريخي الذي تعرضت له المرأة، والمتمثل في معاناتها أكثر من تفشي الجهل والامية والظلم والتعسف وهضم حقوقها الشرعية والقانونية والاجتماعية، واستفحال استغلالها اجتماعيًا واقتصاديًا وجنسيًا، فضلًا عن ضعف حضورها في مراكز القرار السياسي والاجتماعي، فإن الحزب يؤكد على التمييز الإيجابي لصالح المرأة لتجاوز تلك الفجوة التاريخية، مع التأكيد على أن الأصل وجب أن يكون هو تكافؤ الفرص بين الجنسين.

ويؤكد الحزب أيضًا على التفاعل الإيجابي والخلاق مع المكتسبات الإيجابية التي تحققت للمرأة من خلال نضالها التاريخي في المجتمعات الغربية والذي أفرز مجموعة من المواثيق والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بإزالة مختلف مظاهر التمييز ضد المرأة مع التأكيد أن ذلك التفاعل لا يمنعه من إبداء تحفظاته على بعض الأبعاد الفلسفية

والإيديولوجية المتعارضة مع الشريعة الإسلامية ومركزية نظام الأسرة فيها وخصوصياتنا الاجتماعية والثقافية، وهي الأبعاد التي تلاقي معارضة من لدن عدد من القوى داخل المجتمعات الغربية نفسها¹³

هذه المنطلقات تجد مصداقها في واقع المرأة داخل الحزب، فهي حاضرة في مختلف مؤسسات التسيير والمسؤولية والاستشارة، وتحدد القوانين الداخلية والمساطر حصة أدنى ضمن المتدربين للمؤتمرات على مختلف المستويات. وقد انتخبت امرأتان في الأمانة العامة للحزب عقب مؤتمره الأخير. كما أنه يعد من الأحزاب القلائل الذين رشحوا النساء على رأس بعض لوائحه في الانتخابات التشريعية والجماعية، وهو الأول - مع حزب الاستقلال - في عدد نائباته في البرلمان (ستة نائبات).

سادسا - صعوبات وعقبات التحول الديمقراطي بالمغرب

على الرغم من أهمية هذه الخطوات التي قطعها المغرب في مجال الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي، والتي كان بعضها جريئا، إلا أن تنزيل وتطبيق العديد من تلك الإصلاحات السياسية والتشريعية لا تزال تصطدم بعدة عقبات أهمها أربع هي:

- 1 - بروز عدد من مظاهر التراجعات في مجال حقوق الإنسان والحريات العامة في الآونة الأخيرة وخصوصا بعد تفجيرات 16 ماي بالدار البيضاء، وذلك بسبب تغليب البعد الأمني في معالجة ظاهرة الإرهاب على المقاربة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتربوية. وقد تمثلت الخروقات المسجلة من قبل منظمات حقوق الإنسان في الاختطاف والتعذيب وفي غياب ضمانات المحاكمة العادلة فضلا عن حالتها وفاة. وتقوم عدد من المنظمات الحقوقية الوطنية بمتابعة تلك التجاوزات والإعلان عنها، ولحزب العدالة والتنمية أيضا دور معتبر في ذلك.
- 2 - الوضعية الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي تعاني منها أوسع الشرائح الشعبية. ذلك أن الإصلاح لا يمكن اختزاله في السياسي، بل يستدعي مقاربة شمولية تراعي التداخل القائم بين مختلف أبعاده ومكوناته.
- 3 - وجود مراكز قوى وجهات متنفذة راكمت في العقود أو السنوات الماضية امتيازات ومصالح من الفساد الإداري والتدبير السيء، وهي لا تزال تشكل عناصر مقاومة للإصلاح.

¹³ - الورقة الذهبية، 2004، ص 20.

4 - تعثر وتأخر عدد من الإصلاحات الضرورية والتي لا يتصور أي انتقال ديمقراطي بدونها. ويوجد في مقدمتها إصلاح الإدارة التي ينخر فيها الفساد والبيروقراطية، وإصلاح القضاء نحو استقلالية حقيقية وللتخلص من البطء والفساد واستغلال النفوذ، وإصلاح التعليم بما يؤهله ليكون قادرا على المنافسة في عالم ثورة العلم والمعلومات.

5 - بعض النزوعات الإقصائية لدى بعض الجهات السياسية والإعلامية والتي على الرغم من هامشيتها، إلا أنها تلقى أحيانا قبولا لدى لوبيات مصالح في الداخل وفي الخارج. وتعتبر الحملة التي تعرض لها حزب العدالة والتنمية بعد أحداث 16 ماي ووجود أصوات تنادي بحله نموذجا صارخا على ذلك.

خاتمة

لا شك أن المغرب يعرف خصوصية فيما يتعلق بطريقة تدشينه لمرحلة الانتقال الديمقراطي، وبناء توافق بين القوى السياسية والنظام لطي صفحة ماض من الصراع على السلطة. وقد انسحب هذا التوافق على فصيل من فصائل الحركة الإسلامية الذي كان يبشر بهذا النوع من التحول السياسي لعقدين من الزمان.

وعلى الرغم من التطورات الإيجابية التي تحققت، إلا أن الديمقراطية في المغرب ديموقراطية ناشئة، تحتاج إلى مزيد تطوير. ونرى أن الشرط الأساس لإنجاح هذه التجربة، يكمن في القدرة على الحفاظ على التوافق الحاصل وتطويره وفي إشراك مختلف الأطراف في التحولات الجارية وفي التدرج في معالجة العوائق. ويعتبر حزب العدالة والتنمية اليوم طرفا مهما في التجربة بسبب قطعه مع تجارب صدامية في بلدان أخرى، وبسبب جذور قياداته المزدوجة من الحركة الوطنية ومن الحركة الإسلامية، وأيضا بسبب محاولته الجمع بين مقتضيات المرجعية الإسلامية ومتطلبات التقدم والتحديث برؤية تحاول تبني أقصى درجات الانفتاح والتجديد.